

اذن له في تكرير الدفن او التكفين والافعال اربعة قد
انقضت فلا تفتقر لرجوع اما بعد الوضوء وقبل الاندلس
فان لا يرجع وان لم يوار لان دفن بحق وفي النيش
هناك حرمة ولا يرد عجا لذب حيث لا يندرس
لان الكلام في الاجزاء التي تحس وهو لا يحس وحكم الوتر
حكم مورثهم في عدم الرجوع ولا الجرة لذلك محافظة علي
حرمة الميت ولقضاء العرف بعد الاجرة وعلم من تقبيرا
بالاندلس لزومها في الدفن النبي والشهد بعد الوضوء
فيها لعدم بلائها فلا يردان **ولو قال العرني جارية من ارض**
او دابة مثلا فقال له المالك بل حررك وعصيتني اياه
ومضت لهامة اجرة صدق المالك قالوا كل طعام غيره
وقال كنت اجنحه بي وانكر المالك ولان انما يؤخذ في
الانتفاع غالبيا بمقابل في الاولي والاصل عدم الاذن
في الثانية اما اذا لم يرض صدقها اجرة والميت باقية
في صدق من يديه الميت يمينه في الاولي ولا يعين
لهذا الاختلاف في الثانية او للميت نالفة في الاولي
فهو مقرر بالقيمة المنكرها **فان تلف ما يديه قبل موته في**
الثالثة بغير الاستعمال وان لم يرض صدقها اجرة بغيره
وقت تلفها ياخذها المالك **بلا يمين** لان مقتولها
اذ المعاريض من بغيره وقت تلفه والقبض ياقصي
قيمة من وقت غصبه الي وقت تلفه فان كانت قيمة

وقت

وقت تلفه دون الاقف اي اقصى قيمه حلف وجوبا
للزائد ان يصدق لان غريمه يتدبر ويجلف للاجرة
مطلقا ان مضى زمن له اجرة واسه اعلم كالمسألة
الفصل هولقة اخذ النبي ظمها وقيل بشرط المجاهر
ويشترعا استيلاءه **ولو منقصة كاقامة من**
فقد بسيد او سوق او غير مال ككلب نافع
اي علي وجه الظلم والتعدي وهذه حقيقة الفصيح
حيث الاثم واما حقيقته من حيث الضمان فهو الاستيلاء
عليه مال الغير عدوانا قال العلامة في نه وقد افاد الولد
رحمه الله بقا لي نالذي يحصل من كلام الاصحاب في
تقريف الفصيح انه حقيقة انما وضمانا الاستيلاء علي
مال الغير عدوانا وضمانا الاستيلاء علي مال الغير بغير
حق وانما الاستيلاء علي حق الغير عدوانا وهو كالتز
يشير الي انه يعرف باعتبار ثلاثه من حيثها مختلفة
فيكون حقيقة فيما افاده كل منهما باعتبار حقيقتيه
ولا شك ان هذا اصطلاح لا مساحنة فيه كانه قصر
حقيقته علي الاستيلاء علي حق الغير عدوانا وهو
ما ذهب اليه الرافعي اصطلاحه ولا مساحنة فيه ايضا
ولهذا لم يقرض العلامة م ر في نفسه بغير كلامه
وبذلك نفهم ما في نه الاصل هنا في ايشان وذلك كونه
دابنه اي ذلك الغير المتعدي عليه وجلسه علي فراسه

195